الاقتصادي

14
العدد (2309)
السنة التاسعة - الاثنين (21)
تشرين الثاني 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

الاتصالات تكشف خريطة استثمارية جديدة

المرحلة القادمة تشهد تنفيذ مشاريع لتطوير قطاع البريد

□ بغداد/ علي الكاتب

دعا وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي إلى الإسراع في تطبيق الخارطة الاستثمارية لقطاع البريد والتوفير في العراق بشكل متكامل من اجل تحقيق أهداف عدة من أهمها النهوض بواقع هذا القطاع، وكذلك تطوير أداء القطاع الخاص المحلي وتحسين مستوياته وإشراكه كشريك أساسي في العملية التنموية والاقتصادية في البلاد، خاصة في موضوع التجارة او التسوق الالكتروني (E-SHOPPING)، وهو مجال عمل حديث مستخدم في أكثر بلدان العالم في الوقت الحاضر، يتم العمل بموجبه بالتعاون مع القطاع الخاص، حيث يصبح بإمكان المواطن التسوّق وهو في منزله أو في مكان عمله، وإمكانية عمل المكاتب البريدية في هذا المجال، مع العمل على تذليل العقبات التي تعيق تنفيذ العمل بهذا المشروع.

وقال علاوي ان من اهم ملامح تلك الخارطة الاستثمارية هي تشكيل الوكلات البريدية بالتعاون والتنسيق المتكامل مع القطاع الخاص من شركات وأصحاب رؤوس أموال، خاصة في المناطق غير المشمولة بالخدمة البريدية في الوقت الحاضر من اجل تحسين واقع هذه الخدمة من جهة وتقديم خدمات أخرى في دوائر ومكاتب البريد من جهة أخرى، مثل تسديد المواطن لأجور قوائم الكهرباء والماء وإصدار جوازات السفر وإجازات السوق والاستفسار عن الغرامات المرورية وغيرها في المكاتب البريدية، وربط ذلك مع شبكة الحوسبة البريدية بشكل متكامل، مما يوفر مبالغ مالية كبيرة للدولة، مع مراعاة تأهيل الكادر البريدي وإدخاله في دورات تدريبية لتطوير مستوى الأداء بشكل عام.

وأضاف أن الموضوع بحاجة إلى دراسة موسعة لمعرفة أعداد المواطنين من مراجعي الدوائر والمكاتب البريدية ضمن إحصائية معينة، الأمر الذي يتطلب إعداد بيانات وإحصاءات دقيقة وأرقام صحيحة ومتكاملة، من اجل تقديم تلك الخدمات والنجاح في هذه المهمة، الأمر الذي يتطلب ضرورة التحرك نحو الوزارات والدوائر والمؤسسات ذات العلاقة ومخاطبتها بشكل رسمي، بهدف جمع تلك البيانات واستقصاء المعلومات الكاملة، وعمل دراسة متكاملة من اجل بيان المدة الزمنية لعمل تلك البيانات والإحصاءات وانجازها بالكامل، وبدء مرحلة العمل الفعلي مع تلك الوزارات والمؤسسات المختلفة، والتي من أهم ملامحها بدء العمل بمشروع الحوسبة البريدية والدخول في تفاصيل العمل.

وأشار الوزير إلى أن مخاطبة تلك الجهات تتطلب في بداية الأمر إرسال كتب رسمية لمفاتحتهم رسميا بالموضوع، خاصة الجهات التي يتضمن عملها ومهامها تقديم خدمات للمواطنين، من اجل تسهيل مهمة إجراء الاستبيان او الإحصائيات وبيان اعداد المراجعين عن تلك الخدمات، على ألا تتجاوز مدة مفاتحة تلك الوزارات مدة الشهرين بكتب ومخاطبات رسمية، لتكون الفترة اللاحقة بعدها مخصصة لعمل الإعلانات التجارية التي توضح للمواطنين المعلومات الكافية عن تلك الخدمات وكيفية استفادة المواطن منها وغيرها.

وتابع وزير الاتصالات انه سيطرح موضوع تقديم بعض الخدمات في دوائر ومكاتب البريد بقوة في اجتماعات مجلس الوزراء المقبلة، خاصة الخدمات الجديدة التي تطمح الوزارة الى تقديمها للمواطنين من خلال الدوائر والمكاتب البريدية وهي (الكي كارت) و(الفيزا كارت) و(الماستر كارت)، فضلا عن دفع رواتب المتقاعدين وإعانات شبكة الاجتماعية في المكاتب البريدية للمواطنين، بالتنسيق مع المصارف الحكومية والخاصة على حد سواء بهذا المجال.

وزير التخطيط: خطط لتطوير صلاحيات المحافظات

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

قال وزير التخطيط الدكتور علي يوسف الشكري: إن العام القادم يشهد دعما واضحا لصلاحيات المحافظات من قبل المركز، الأمر الذي يتطلب بناء القدرات البشرية للحكومات المحلية لكي تكون قادرة على الإفادة من توسيع الصلاحيات.

وأضاف الشكري خلال لقائه السيدة كرستين ماكناب نائب الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة في العراق أن وزارة التخطيط تولي ملف تطوير القدرات البشرية أهمية استثنائية فقد تم رصد التخصيصات المناسبة لتنفيذ برنامج فعال يتضمن النهوض بواقع هذه القدرات في العراق خلال عام ٢٠١٢.

وأشار وزير التخطيط إلى أن الوزارة بصدد البدء بإعداد تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٢ والذي سيخصص لشريحة الشباب كونهم يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمع .. موضحا أن التوجه لإعداد هذا التقرير جاء بعد الإشادة الكبيرة التي حظي بها تقرير التنمية الوطنية لسنة ٢٠٠٨ .. داعيا منظمات الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم لانجاز هذا التقرير.

وفيما يتعلق بملف البيئة أكد وزير التخطيط أن هذا الملف يجب أن يحظى بأولوية من قبل جميع الجهات ذات العلاقة سواء كانت حكومية أو منظمات مجتمع مدني موضحا أن أمام هذا الملف ثلاثة تحديات رئيسية يجب العمل على معالجتها هي العواصف الترابية والتلوث والألغام المنتشرة في الأراضي العراقية.

وشدد على تنفيذ حملة إعلامية كبيرة لتشكيل وعي بيئي لدى المواطن العراقي.. وفيما يتعلق بملف المياه أشار وزير التخطيط إلى أن ملف المياه يشكل تحديا كبيرا للعراق خلال الفترة القادمة الأمر الذي يتطلب تدخل الأمم المتحدة في هذا الشأن لضمان حصول العراق على حصته المقررة من المياه.

وبيّن وزير التخطيط ان الوزارة تتجه الآن للبدء بتقييم ما حققته الخطة التنموية الخمسية على الخبراء المعنيين لدراسة هذا الجانب خلال عام ٢٠١٢ لافتاً إلى أن المرحلة القادمة تشهد تطورا واضحا لمستوى العلاقة بين العراق ومنظمة الأمم المتحدة لأن هناك الكثير من المهام والأعمال التي سيتم تنفيذها في المستقبل.

من جانبها أكدت كرستين ماكناب أن بعثة الأمم المتحدة في العراق حريصة جدا على تطوير علاقاتها مع الجانب العراقي من خلالها تبنيها ودعمها مشاريع التنمية بمختلف مفاصلها.. موضحة أن المنظمة ومن خلال وكالاتها المختلفة مستعدة للقيام بدعم الأنشطة التخطيطية ومن بينها تطوير القدرات وتحسين البيئة وحل المشاكل المتعلقة بملف المياه.. وشددت ماكناب على إيلاء المنظمة الدولية أهمية خاصة لملف المياه من خلال دعمها للمجلس الأعلى للمياه في العراق.

ارتفاع تصدير البضائع النمساوية نحو العراق إلى ٧٠%

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أكد رئيس الوفد التجاري النمساوي ريتجرد جينز سعي بلاده إلى مد جسور التعاون الاقتصادي بين العراق والنمسا. وقال جينز خلال تواجده في بغداد لـ(الوكالة الإخبارية للإنباء): إن العلاقات الاقتصادية النمساوية العراقية تمتدّ من عام ١٩٣٣ عندما فتحت النمسا غرفة للتجارة لها في بغداد بسبب أهمية الواقع التجاري والصناعي والاستثماري الذي يمتلكه العراق. وأضاف أن العراق يمتلك فرصاً استثمارية كبيرة في مجال الطاقة والزراعة والاتصال وغيرها من التخصصات لذلك قام الوفد بزيارة إلى بغداد لتنفيذ عدد من الشركات النمساوي مشاريع في العراق، مبيناً أن العراق يمثل ثالث الدول التي تسوق المنتجات النمساوية بعد السعودية والإمارات.

وأشار إلى أن تصدير البضائع النمساوية إلى العراق ارتفع إلى ٧٠٪ خلال النصف الأول من العام الحالي، وتابع جينز أن الوفد يسعى إلى تطوير القطاع الصناعي في العراق و مد جسور التعاون بين البلدين.

مصدر: حجم التبادل التجاري بين إقليم كردستان ودول الجوار بلغ ٦ مليارات دولار

□ أربيل/ وكالات

أعلن مستشار وزارة التجارة والصناعة بإقليم كردستان، عن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الإقليم ودول الجوار العراقي إلى نحو ٦ مليارات دولار أميركي خلال العام الحالي.

وأفاد فتحي محمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن "حجم التبادل التجاري بين الإقليم ودول الجوار العراقي سجل ارتفاعا خلال العام الحالي وصل إلى نحو ٦ مليارات دولار أميركي"، مشيراً إلى أنه "سيتم تشديد

شروط الرقابة والسيطرة النوعية على المواد المستوردة إلى الإقليم بهدف تحسين نوعية وجودة تلك المواد".

وأضاف محمد أن "التبادل التجاري للإقليم خاصة مع كل من تركيا وإيران يشهد تقدماً جيداً"، منوهاً إلى أن "حجم ذلك التبادل مع تركيا بلغ نحو ٤ مليارات دولار في مقابل مليارين مع إيران خلال العام الحالي".

من جهته ذكر المدير العام لتسجيل الشركات بوزارة التجارة والصناعة بحكومة الإقليم دلزار إسماعيل لـ(آكانيوز)، أن "عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الإقليم يبلغ ألفاً و٦٠٢ شركة في مقابل نحو ١٠ آلاف و١٠٠ شركة محلية"، لافتاً إلى أن "العدد يشهد ازدياداً كل يوم".

عجز مالي كبير تشهده وزارة التجارة

□ بغداد/ وكالات

كشف النائب عضو لجنة النزاهة النيابية خالد عبدالله العلواني عن وجود عجز مالي كبير في وزارة التجارة يقدر بمبلغ ترليوني دينار.

وقال العلواني في بيان بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) إن تدقيق ملفات الوزارة من عام ٢٠٠٨.٢٠١٠ قد أظهر وجود عجز في ميزانية الوزارة، معللاً ذلك بعدم دفع الشركات للمستحقات المترتبة عليها من الضرائب.

وأضاف العلواني إن هذا يعد دليلاً واضحاً على أن هذه الشركات كانت غير حقيقية، نظراً لعدم جلب تلك الشركات براءة ذمة من الضريبة لكي تدفع استحقاقها من الضرائب المترتبة عليها ما أدى بالتالي إلى تراكم هذه المبالغ.

وتابع العلواني إن لجنة النزاهة لم تتسلم حتى الآن التقرير النهائي بخصوص ملفات الفساد في وزارة التجارة وتنتظر إجراءات المحكمة، محملاً في الوقت ذاته مسؤولية الفساد في الوزارة إلى الوزراء السابقين.

صادرات وإيرادات النفط ترتفع في تشرين الأول

□ بغداد/ ا ف ب

ارتفعت عائدات ومعدلات تصدير النفط العراقي في شهر تشرين الأول الماضي عن الشهر الذي سبقه، بحسب ما أفاد متحدث باسم وزارة النفط لوكالة فرانس برس أمس.

وقال مصدر إعلامي في وزارة النفط إن "مجموع صادرات العراق من النفط الخام في تشرين الأول بلغ ٦٤،٨ مليون برميل بمعدل سعر ١٠٤،٠٤٣ دولارات للبرميل الواحد، وحقق عائدات بلغت ٦،٧٤٢ مليارات دولار".

وأضاف أن "هناك زيادة في الإنتاج والإيرادات عن الشهر الذي سبق".

وبلغ مجموع صادرات العراق من النفط في أيلول/سبتمبر ٦٣،١ مليون برميل بمعدل سعر بلغ ١٠٤،٩٠ دولارات، وحقق عائدات بلغت ٦،٦١٩ مليارات دولار.

وهي معدلات التصدير والعائدات الأقل منذ شباط/فبراير الماضي حيث جرى تصدير ما مجموعه ٦١،٦ مليون برميل وحقق العراق عائدات بلغت ٦،٠٦٤ مليارات دولار.

وينتج العراق ٢،٩ مليون برميل يوميا من النفط، يصدر منها أكثر من مليونين، لكن هذه المعدلات لا تزال أدنى من مثيلاتها إبان النظام السابق.

ويشكل النفط ٩٤ بالمئة من عائدات البلاد.

ويملك العراق ثالث احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل بعد السعودية وإيران.

مطالبات بإنشاء منطقة حرّة دولية تجارية على المنافذ الحدودية

البصرة/ وكالات

طالب مستشار مكتب التجارة الدولية في البصرة توفيق المانع بإنشاء منطقة حرة للتبادلات التجارية والصناعية على الحدود العراقية، مؤكداً: أنها ستعطي دافعا كبيرا للاقتصاد العراقي.

وقال المانع بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): نطالب بإنشاء منطقة حرة دولية للتبادل التجاري والصناعي على الأراضي العراقية وتكون محطّ ارتكاز للشركات المنتجة في العالم لتسوق بضاعتها من العراق لما لها من مردود اقتصادي كبير للبلد وستكون بديلاً لإيرادات النفط السنوية.

وأشار إلى أنها ستخفض من أسعار البضائع بحدود (٤٥٪ إلى ٥٥٪) كونها تختصر المسافة والوقت لوصول البضائع إلى البلدان المستوردة لها.

وبيّن المانع: إضافة إلى إنها ستتجاوز الرحلة البحرية لنقل البضائع عبر البحر الأبيض المتوسط وكذلك قناة السويس التي تطول رحلتها إلى (١٤) يوما لحين وصولها إلى المكان المحدد مما تؤدي إلى تخفيض الكلف للبضائع وتقريب المسافات ما بين البلدان المنتجة والمستهلكة لها.

وأوضح: ستكون هذه المنطقة نقطة ارتكاز لتجمع الشركات الاستثمارية والمصنعة الكبرى في العالم كالأميركية والأوربية واليابانية والصينية فتكون إما أن تبني فيها مصانع لها أو بضاعتها تنتجها ويتم تغليفها في هذه المنطقة كون دول الشرق الأوسط يعتبر من البلدان المستهلكة وغير المنتجة.

وأوضح: أن هذا المقترح قدم إلى مجلس الوزراء قبل أربع سنوات وتم رفضه من قبل وزير النقل السابق وأعدّ كتاباً إلى مجلس الوزراء لعدم إنشاء هذه المنطقة من دون معرفة الأسباب، مجدداً مطالبته بإنشاء هذه المنطقة كونها تعتبر من المناطق الإستراتيجية للبلد والتي ترد أموالاً طائلة للدولة توازي إيرادات النفط السنوية.

ودعا المستشار في مكتب التجارة الدولية في البصرة إلى تفعيل قانون هيئة المناطق الحرة الذي أسس في عام (١٩٩٧) وحتى الآن لم يتم تفعيله كونه من القوانين المهمة الذي يدعو إلى إنشاء مناطق حرة للتبادلات التجارية في العراق.